DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1995/9
17 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية
٣ - ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥، نيويورك
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن الدورة العادية الأولى
نيويورك، ١٠ - ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

المحتويات

		الصفحة
أولا	- المسائل التنظيمية	٣
ثانيا	- المسائل المتصلة بدورات البرمجة	٦
ثالثا	- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	١١
رابعا	- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	١٢
خامسا	- الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	١٤
سادسا	- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان	١٩
سابعا	- اقتراح بنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة من جنيف إلى بون	٢٦
ثامنا	- مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية	٢٧
تاسعا	- مسائل أخرى	٢٩
مرفق	- توزيع المواضيع على الدورات المقبلة	٣٢

100395 090395 95-04869

المحتويات (تابع)

المقررات المتخذة

الرقم	العنوان	الصفحة
١/٩٥	- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	١٣
٢/٩٥	- نقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون	٢٧
٣/٩٥	- تقارير مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٥
٤/٩٥	- الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي	١٠
٥/٩٥	- سير عمل أمانة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان	٥
٦/٩٥	- مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية	٢٨
٧/٩٥	- استعراض عام للمقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥	٢٩

أولا - المسائل التنظيمية

١ - أشاد الرئيس بالنيابة، السيد كارلوس سرسالي دي سيريسانو، برئيس المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٤، السفير أنصاري (الهند) الذي غادر بالفعل نيويورك في مهمة جديدة، وعرض بإيجاز النتائج الرئيسية لعمل المجلس ومكتبه في عام ١٩٩٤.

٢ - وانتخب المجلس التنفيذي، بالتزكية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ١٩٩٥:

الرئيس صاحب السعادة السيد زبيغنيو ماريا فلوسوفيتش (بولندا)
نائب الرئيس صاحب السعادة السيد أحمد سنوسي (المغرب)
نائب الرئيس السيد ر. كارلوس سرسالي دي سيريسانو (الأرجنتين)
نائب الرئيس السيد هونغ جاي إم (جمهورية كوريا)
نائبة الرئيس السيدة آن - برغيت البركتسن (الدانمرك)

٣ - وأشار رئيس المجلس التنفيذي المنتخب حديثا لعام ١٩٩٥، السفير فلوسوفيتش، الى المهمة الكبيرة المدرجة في جدول أعمال المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٥: اختتام المداولات الجارية المتعلقة بتوزيع الموارد لدورة البرمجة القادمة. وأعرب الرئيس عن تعهده بتحقيق نتيجة ناجحة لعمل المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥.

٤ - وقال مدير البرنامج إن حصيلة عام ١٩٩٥، الذي يعد سنة تاريخية بالنسبة للأمم المتحدة ينبغي أن تتمثل في إعادة تنشيط الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وقد واجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحديا كبيرا في مجال إعادة تنشيط تعبئته للموارد، الأمر الذي ارتبط بالاتفاق بشأن ترتيبات الخلف لفترة البرمجة الجديدة. بيد أن هناك مسائل هامة أخرى كثيرة مدرجة في جدول أعمال هذه السنة. وأحدث التقدم الذي أحرزه المجلس التنفيذي حتى الآن في مجال تحسين أساليب عمله انطباعا قويا لدى مدير البرنامج.

٥ - وقالت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إن الاجتماع الأول للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥ يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ذلك أنه بدأ الحوار بشأن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المقبلة للصندوق في ضوء نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقالت إنها تتطلع إلى إجراء حوار أوسع نطاقا بشأن المسائل المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان خلال السنة المقبلة، واقترحت عددا من الطرق التي قد يرغب المجلس أن يعزز بها صورة صندوق الأمم المتحدة للسكان داخل المجلس.

٦ - واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي لدورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥، كما ورد في الوثيقة DP/1995/L.1:

البند ١: المسائل التنظيمية

البند ٢: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

البند ٣: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٤: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ٥: متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

البند ٦: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧: اقتراح بنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة من جنيف إلى بون

البند ٨: مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية

البند ٩: مسائل أخرى

٧ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/1995/L.1.

٨ - واعتمد المجلس التنفيذي تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٤ (DP/1995/2).

سير عمل أمانة المجلس التنفيذي

٩ - بالاستناد إلى اقتراحات عديدة قدمتها المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بيانها الافتتاحي في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، عرض ممثل المملكة المتحدة مشروع مقرر بشأن سير عمل أمانة المجلس التنفيذي. وأشير في المقدمة إلى أن مشروع المقرر يتضمن خطوات عملية يمكن أن يتخذها المجلس بهدف تعزيز صورة صندوق الأمم المتحدة للسكان داخل المجلس وبهدف زيادة تعزيز التعاون الممتاز بالفعل القائم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في أعمال المجلس.

١٠ - واقترح أحد الوفود أنه ينبغي تشجيع صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يوفر أمينه في المجلس التنفيذي الأجزاء المتعلقة بالصندوق في المجلس. وأكدت وفود عديدة أن مشروع المقرر ينبغي ألا يخل، إذا اعتمد، بالمقرر الذي سيعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

١١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٥/٩٥ - سير عمل أمانة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يقرر أن ينعقد عادة الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان من اجتماعات المجلس التنفيذي في بداية أو نهاية الدورتين العادية والسنوية، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى اتباع نهج أكثر تنسيقا في مناقشة البرنامج القطري؛

٢ - يقرر أيضا أن تشير جميع وثائق المجلس التنفيذي بوضوح إلى كونها تتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو بأجزاء صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٣ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان زيادة تعزيز التعاون بين منظمتيهما في أمانة المجلس التنفيذي وأن ينظرا في تعيين موظف من صندوق الأمم المتحدة للسكان في أمانة المجلس التنفيذي في رتبة ملائمة؛

٤ - يطلب كذلك الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بحث السبل الكفيلة بتعزيز تعاونهما في المسائل المتعلقة بسير عمل المجلس التنفيذي.

١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

١٢ - وتقدمت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالشكر إلى المجلس التنفيذي لاعتماده المقرر الذي جرى اقتراحه بهدف إبراز وجود الصندوق وهويته، وأعربت عن أملها في أن يتحقق ذلك.

الدورات المقبلة

١٣ - أشار أمين المجلس التنفيذي في مقدمته لمناقشة الدورات المقبلة إلى اقتراح تقدم به أحد الوفود ومفاده أن باستطاعة الأعضاء إبلاغ الأمانة، بشكل غير رسمي، ولكن كتابيا بأي أسئلة محددة يمكن أن يطرحوها بشأن الوثائق المعدة لأي دورة بذاتها. وقال إن من شأن ذلك أن يمكن الأمانة من الرد على تلك الأسئلة في البيانات الاستهلالية لمختلف البنود. ومن شأن ذلك أيضا أن يمكن الأمانة، في بعض الحالات، من تقديم الردود كتابيا.

١٤ - ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة التي ستعقد في نيويورك في عام ١٩٩٥، وذلك رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥:	٣ - ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥
الدورة السنوية لعام ١٩٩٥:	٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥:	٢٨ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

١٥ - وأعربت وفود عديدة عن رغبتها في أن تعقد الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

١٦ - وقال أمين المجلس التنفيذي إنه يمكن تحديد موعد انعقاد الدورة السنوية لعام ١٩٩٦ في الفترة من ٢٠ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، وذلك حتى لا تتزامن مع مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

١٧ - واقترح أحد الأعضاء أن الدورات التي تفتتح يوم الإثنين ينبغي ألا تبدأ قبل فترة بعد الظهر. واقترح وفد آخر أنه يمكن، في هذه الحالات، عقد الجلسة الافتتاحية في الصباح على أن تفتتح بعد الساعة العاشرة بقليل. واقترح الرئيس أنه يمكن مواصلة مناقشة المسألة في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥. أما قبل ذلك، فسيناقش مكتب المجلس التنفيذي المسألة.

١٨ - ووافق المجلس التنفيذي على المواضيع التي ستناقش في دوراته لعام ١٩٩٥ على النحو المبين في مرفق المقرر ٧/٩٥ المتعلق بالاستعراض العام.

ثانيا - المسائل المتصلة بدورات البرمجة

إطار لفترة البرمجة القادمة

١٩ - قام مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية بعرض التقرير (DP/1995/3)، وأشار إلى المناقشات المفيدة التي جرت بالفعل في الدورات غير الرسمية. ونظرا لهذه الاستعراضات المبكرة، لم يقم مساعد مدير البرنامج بعرض التقرير رسميا ولكنه أعاد إلى الأذهان أن التقرير هو الوثيقة الثالثة فيما سيشكل في النهاية مجموعة من خمس ورقات يتم على أساسها وضع الإطار في الدورة السنوية لعام ١٩٩٥. ولتمكين الأمانة من السير قدما في عملية التحضير للدورة العادية الثانية، اقترح أن تركز المناقشات على بعض القضايا الأساسية: خطة مستمرة لتخطيط الموارد لثلاث سنوات؛ وشكل تخصيص الموارد المقترح في الجدول الثاني من التقرير؛ والآراء الأولية بشأن النسب المئوية للأنصبة النسبية التي ستخصص لمختلف الفئات.

٢٠ - وخلال المناقشات التي تلت ذلك، أدلى مدير البرنامج ببيان أمام المجلس التنفيذي. ولاحظ أن المداولات بشأن إطار البرمجة القادمة، ركزت على تخصيص موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التأثير في البلدان المشمولة بالبرامج، بيد أنه أعرب عن أمله في أن تبحث هذه المداولات أيضا الكيفية التي يمكن بها تعديل الإطار لضمان استخدام الموارد المحدودة على النحو الأمثل. وطلب، بوجه خاص إلى الوفود المانحة أن تحدد السمات التي ينبغي أن تتوفر في أي إطار جديد التي من شأنها أن تعزز وتشجع على تقديمهم تبرعات إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر أنه في حين تضمن التقرير اقتراحات ينبغي النظر فيها، فإنه لم يورد صراحة توصيات محددة كما. وقال إن هذه التوصيات يمكن أن تبرز بوضوح أكثر متى أعربت الوفود عن آرائها. وأكد أن الإبقاء على الوضع الراهن لن يمكن من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الموارد المتوفرة ولن يجذب تمويلا جديدا، وبالتالي سيكون من الضروري أن تحدث بعض التغييرات الهامة للمساعدة في إعادة تنشيط كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة.

٢١ - وأبدى ما يزيد على ثلاثين وفدا تعليقات على القضايا الرئيسية التي تم تحديدها وكذلك على النقاط الأخرى ذات الصلة. وأثنى متحدثون كثيرون على العمل الذي أنجز في التقرير وأقروا بأن محتواه الأكثر تعقيدا وصعوبة تطلب إجراء استعراض متعمق وموسع.

٢٢ - وركز الجزء الأول من المناقشات على الخطة المستمرة لتخطيط الموارد لثلاث سنوات. وأعرب كثير من الممثلين عن تأييد كبير للاقتراح، مؤكدين من جديد مزايا الخطة على النحو الوارد في التقرير. وفي الوقت ذاته، علق كثير من المتكلمين إيجابية على إنجاز عملية البرمجة على الصعيد القطري التي جرى التسليم بها، بما في ذلك إطار تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفهوما هدف تعبئة الموارد وهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية. وقد أوضح مدير شعبة تخطيط وتنسيق الموارد عددا من التساؤلات المحددة بشأن الخطة المستمرة وعلاقاتها بعملية البرمجة الآخذة في التطور.

٢٣ - ولاحظ عدة متكلمين أن نجاح الخطة النهائي يتوقف على قدرة الجهات المانحة على إعلان تقديم تبرعات أو عقد التزامات متعددة السنوات، وطلبوا مزيدا من المعلومات بشأن هذه الإمكانية. وأعرب أحد الوفود عن شكه في الحاجة إلى المصطلحات الجديدة، كما أن بعض المتكلمين حثوا على اتباع نهج تدريجي لتفادي إرهاق المكاتب القطرية والبلدان المشمولة بالبرامج بهذه المصطلحات، فضلا عن التغييرات التي أدخلت على البرمجة مؤخرا. وأعرب وفد آخر عن تفضيله لدورة برمجة مدتها ثلاث سنوات وأيضا عن أمله في أن يجري في المستقبل استعراض فعالية أي نظام تخطيط جديد دون الإخلال بمستويات الإسهام بالموارد. كما أعرب عدد قليل من الوفود عن تحفظات قوية إزاء ما قد يكون للخطة المستمرة من أثر على العمليات الوطنية للتخطيط والبرمجة في بلدان هذه الوفود وكذلك على مستوى التزام الجهات المانحة، وبينت أنها لا تستطيع تأييد هذا الاقتراح.

٢٤ - وركز الجزء الأخير من المناقشة بالدرجة الأولى على شكل تخصيص الموارد المبين في الجدول الثاني. وبينما حظيت فئات التخصيص العامة الثلاث بتأييد عام، طلب كثير من المتكلمين كذلك مزيدا من التوضيح للأساس المنطقي الذي يقوم عليه التصنيف والبنود الفردية. وأعرب عدد من الوفود عن اهتمام بالغ بأن يتم في المستقبل وضع خيارات من أجل تخصيص وإدارة الموارد بمرونة. واقترح قليل من المتكلمين إقامة صلة أوثق بين شكل المخصصات وبين الأهداف ومجالات التركيز المحددة في المقررين ١٤/٩٤ و ١٧/٩٤، بالرغم من أن آخرين أشاروا إلى أن المخصصات القائمة على أساس مواضيعي قد تشكل صعوبات عملية للبرمجة. وأكد مدير شعبة تخطيط وتنسيق الموارد، في معرض رده على مختلف التعليقات، أن الأهداف ومجالات التركيز المحددة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشكل في الواقع محور إطار البرمجة وشكل تخصيص الموارد المقترحين. وذكر أن الأمانة سوف تقدم في تقارير لاحقة مزيدا من التوضيح بشأن هذه الجوانب.

٢٥ - وكان هناك اتفاق عام على أن من السابق لأوانه مناقشة النسبة المئوية النسبية لتخصيص الموارد فيما بين الفئات. بيد أن كثيرا من المتكلمين أيدوا بالفعل الاقتراحات الواردة في التقرير بشأن زيادة حصة الموارد المخصصة للبرامج المشتركة بين الأقطار (التي تشمل الأنشطة العالمية والإقليمية والأقاليمية) وموارد البرنامج الخاصة. واقترحت بعض الوفود أن يتضمن تحديد المخصصات لهذه الأغراض استعراضا للخبرة المكتسبة والأداء الذي تحقق في الآونة الأخيرة، على نحو ما تتضمنه عمليات التقييم المتاحة. وأكد كثيرون أن علميات إعادة التخصيص ينبغي أن تضر بالدعم المتاح للبرامج على الصعيد القطري ووافقت الأمانة، لدى ردها على الأسئلة، على تقديم معلومات أكثر تحديدا بشأن المخصصات المقترحة وذلك في إطار التحضير للمناقشات التي ستدور أثناء الدورة العادية الثانية. وبغية زيادة فهم القضايا، طلب إلى الأمانة كذلك أن تعد مسردا للمصطلحات والمفاهيم الأساسية في شكل دليل موجز للمستعملين، وأن تستخدم العروض السمعية والبصرية الملائمة.

٢٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالوثيقة DP/1995/3 وأقر بأن المداولات لا تزال غير حاسمة. وبإيجاز، جرى الاتفاق على أنه من المفيد إجراء مزيد من المشاورات غير الرسمية بغية التوصل إلى تصورات مشتركة ما بشأن متطلبات التقرير الذي سوف يعد للدورة العادية الثانية للمجلس في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وكذلك بغية الحصول من الأمانة على مزيد من التوضيح بشأن مختلف النقاط التي أثيرت في النقاش الحالي. واقترح أن يشمل التقرير والمشاورات، في جملة أمور، النقاط التالية:

(أ) شرح مستفيض لعملية الخطة المستمرة لتخطيط الموارد لثلاث سنوات وعلاقتها بعمليات البرمجة على الصعيد القطري، بما في ذلك محتوى إطار تعاون البرنامج الإنمائي وهيكله المقترح؛

(ب) مجال تركيز الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية، ومحتواها؛

(ج) وضع مبادرات من أجل التغيير بما أنها سوف تطبق في إطار البرمجة القادم، على نحو ما هو مطلوب في المقررين ١٤/٩٤ و ١٧/٩٤؛

(د) المضي في وضع هيكل تخصيص الموارد الذي يشمل المحتوى ومجال التركيز المقترحين بالنسبة لفئات البرامج القطرية، والبرامج المشتركة بين الأقطار وبرامج موارد البرنامج الخاصة وتطوير البرامج والخدمات التقنية. وسيتم ذلك في ضوء المبادرات من أجل التغيير، ومع الأخذ في الاعتبار لمحة عامة عن الإنجازات التي حققتها هذه الأنشطة والخبرات المكتسبة منها. وبالنسبة للبرامج المشتركة بين الأقطار على وجه الخصوص، سوف يتضمن ذلك دراسة لكيفية تعزيز الملكية الوطنية؛

(هـ) وفي إطار ما ذكر أعلاه، إجراء تقييم لآثار هذه التغييرات على آليات الرصد والتقييم في المستقبل؛

(و) تقديم اقتراحات لتخصيص الموارد بغية الحصول على درجة أعلى من المرونة في توزيع وإدارة الموارد، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بالوصول إلى هذه الموارد؛

(ز) تقديم عرض أولي لسيناريوهات بديلة لتوزيع الموارد تشمل المعايير والأوزان الأولية والتكميلية فضلا عن عتبات التدريج البديلة، بما في ذلك مجمل للتوزيع الناتج حسب فئات المناطق/المناطق دون الإقليمية والأقطار (على سبيل المثال، أقل البلدان نموا، والبلدان ذات الدخل المنخفض، الخ.).

٢٧ - ووافقت الأمانة على أن يأخذ تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥ في الاعتبار الطائفة الكاملة للتدخلات المتعلقة بهذا البند، وأن يوضع في صيغته النهائية بعد الحصول على توجيه إضافي من مشاورة مبكرة مع المجلس التنفيذي. وبما أن الجدول الزمني الحالي يستدعي أن تصل الوثيقة إلى الأمم المتحدة قبل ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٥، فقد وافق المجلس على تأخير تقديمها لمدة أسبوع واحد بصفة استثنائية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي

٢٨ - قدم مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التقرير (DP/1995/11) وأكد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أنفق حتى الآن ٦٨٢ ١١ مليون دولار والتزم بمبلغ ٤١٨ ٧ مليون دولار من رقم التخطيط الإرشادي المتاح وقدره ٦٨٥ ٣٢ مليون دولار. وذكر أيضا أن الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقومان بوضع الصيغة النهائية للبرنامج القطري بالنسبة للسنتين المتبقيتين من الدورة الخامسة، وأن هذا البرنامج يتضمن ثلاثة مجالات للتركيز هي: تعزيز الديمقراطية؛ وتخفيف حدة الفقر؛ وتجديد البيئة. وأشار إلى أن هناك حاجة ماسة للموارد الإضافية بغية دعم الحكومة الديمقراطية في هذه المجالات الثلاثة، حيث برهن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن وجود مزايا نسبية.

٢٩ - وأبلغت الأمانة المجلس التنفيذي بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكن أن يستوعب إعادة رقم التخطيط الإرشادي للدورة الخامسة لهايتي إلى مستواه الأصلي دون الإضرار بأي برنامج قطري أو إقليمي أو عالمي.

٣٠ - وأيدت أغلبية الوفود اقتراح مدير البرنامج بإعادة رقم التخطيط الإرشادي إلى مستواه الأصلي المنصوص عليه في المقرر ٣٤/٩٠، مما ينتج عنه زيادة قدرها ٣٠٣ ١١ مليون دولار. بيد أن عددا قليلا من الوفود أعرب عن قلقه إزاء القدرة الاستيعابية وشددت على أنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يرصد عن كثب تنفيذ برنامج هايتي. وأكد أحد الوفود، في الوقت الذي أيد فيه الاقتراح، أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يركز على التنمية بدلا من الأنشطة الإنسانية. وطلبت وفود عديدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعداد ورقة تحدد المعايير العامة لمعالجة الحالات الشبيهة بحالة هايتي.

٣١ - وردا على ذلك، أبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجلس التنفيذي أنه قد شرع بالفعل في بذل الجهود مع جهات مانحة ووكالات أخرى بغية تعزيز قدرة الحكومة على إدارة واستيعاب التعاون التقني الخارجي، وذلك بالدرجة الأولى من خلال استراتيجية اللامركزية وإنشاء آليات تنسيق لمختلف عناصر التنمية العاملة على الصعيد المحلي.

٣٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٤/٩٥ - الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي

إن المجلس التنفيذي

١ - يقرر إعادة رقم التخطيط الإرشادي للدورة الخامسة لهايتي، على أساس استثنائي ولمرة واحدة، إلى المستوى المنصوص عليه بموجب المقرر ٣٤/٩٠، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٠٠٠ ٣٠٣ ١١ دولار؛

٢ - يقرر كذلك الإذن بصرف خمسين في المائة من هذا المبلغ فورا والإذن بصرف الباقي عقب إجراء مناقشة أخرى للمسألة في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ على أساس تقرير مرحلي يقدمه مدير البرنامج بشأن استخدام جميع الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٣ - يطلب إلى مدير البرنامج، في إطار العمل المتعلق بترتيبات الخلف لدورة البرمجة الخامسة، تقديم اقتراحات بشأن كيفية تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستجابة ماليا للحالات الاستثنائية والطارئة.

١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

ثالثا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البرنامج القطري الأول للجمهورية التشيكية (DP/CP/CEH/1)

٣٣ - تمثلت مجالات التركيز العامة للبرنامج في: إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد، وترويج الاستثمار ودعم القطاع الخاص؛ والتنمية الإدارية، والتدريب وتنمية الموارد البشرية؛ والإدارة البيئية.

٣٤ - وعلق ممثل الجمهورية التشيكية على الخطط الإنمائية لبلده، وأبرز الإسهام القيم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجهودها الوطنية، ولا سيما في إطار عملية التحول التي يشهدها الاقتصاد الوطني. وقال إن بلده ملتزم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك تحسين وإبراز صورته بوصفه مانحا وفي مشاركة خبراته مع البلدان النامية. وأبرز الممثل العرض المقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إمكانية إنشاء مكتب إقليمي لإدارة البرامج في براغ. وفي النهاية، أبلغ المجلس التنفيذي بأنه سوف يتم إصدار تصويب يتضمن معلومات حذفت بطرائق السهو من وثيقة البرنامج القطري.

٣٥ - وأعربت وفود عديدة عن ارتياحها للاتجاه العام للوثيقة ولمجالات التركيز. وطلبت بعض الوفود توضيحا بشأن عدد من القضايا، بما في ذلك مسألة مستوى التنفيذ الوطني، والآليات الكفيلة بتحقيق المشاركة في خبرات الجمهورية التشيكية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتواتر رصد البرامج من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وطريقة إنجاز ذلك.

٣٦ - وقدم مدير المديرية الإقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة إجابات مفصلة، مشيرا إلى أن قلة عدد الموظفين في المديرية لا تسمح إلا بتحديد زيارة رصد رسمية واحدة في السنة ولكنه سوف يجري الاضطلاع ببعثات أخرى متصلة بالمشاريع على نحو أكثر تواترا. وأشار أيضا إلى أنه تم الإبقاء على التنفيذ والتطبيق من جانب الوكالات، وذلك بالنظر إلى التجربة الجيدة للغاية فيما يتعلق بالمشاريع الجارية، وإلى أن الوكالات قد استفادت إلى حد كبير من القدرة الوطنية المتاحة في مدخلات مشاريعها. وفيما يتعلق بالاستفادة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه أداة للمشاركة في خبرة الجمهورية التشيكية، دعا إلى مزيد من الاستخدام الفعلي لبرامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تشارك فيها بلدان من المنطقة الأوروبية. وثنى ممثل الجمهورية التشيكية على تعليقات المدير الإقليمي.

٣٧ - واعتمد المجلس التنفيذي البرنامج القطري الأول للجمهورية التشيكية (DP/CP/CEH/1 و Corr.1).

الزيارات الميدانية

٣٨ - قال مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية، في معرض تقديمه لمشروع الاختصاصات المنقحة للزيارات الميدانية، أن التغييرات المقترحة إما أنها تحريرية بحتة، لمراعاة التغيير الذي حدث مؤخرا وتمثل في تحويل مجلس الإدارة إلى المجلس التنفيذي، أو أنها تميل إلى الاستجابة لبعض الاعتبارات العملية. كما أبلغ المجلس أنه يجري، لأغراض عملية، تنظيم الزيارة الميدانية الأولى في عام

١٩٩٥ إلى كولومبيا ونيكاراغوا وفقا للممارسة الحالية. وذكر أنه من المقترح أيضا زيارة ما يصل إلى أربعة بلدان أخرى، اثنين في أوروبا واثنين في أفريقيا خلال شهر آب/أغسطس ١٩٩٥.

٣٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالخطط المتعلقة بالزيارات الميدانية التي سوف تنظم في عام ١٩٩٥ وبمشروع الاختصاصات المنقحة المتعلقة بالزيارات الميدانية الوارد في الوثيقة DP/1995/5 والتعليقات في هذا الصدد.

٤٠ - وقرر المجلس التنفيذي إجراء مزيد من الاستعراض للاختصاصات المتعلقة بالزيارات الميدانية في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٥.

رابعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٤١ - قام مدير البرنامج والمدير التنفيذي بعرض تقريريهما بشأن نطاق وأهداف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ودور ووظائف لجنة التنسيق الإداري والفريق الاستشاري للمستفيدين من حيث علاقتهما بالمجلس التنفيذي (DP/1995/6)، وبشأن القواعد المالية الناظمة لعمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1995/7 و Add.1). وأكد مدير البرنامج أن التقريرين يعكسان توافق آراء عام بين مكتب الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية وإدارة شؤون الإدارة والتنظيم وإدارة خدمات الدعم الإنمائي والخدمات الإدارية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب خدمات المشاريع نفسه. وأشار إلى أن لجنة التنسيق الإداري قد وافقت عليهما كذلك. وارتأى مدير البرنامج أن التقريرين يوفران أساسا للتشغيل الناجح لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ككيان منفصل وقائم بذاته دون الاضطرار إلى إنشاء وكالة جديدة. وحث المجلس على الموافقة على المقترحات.

٤٢ - وذكر المدير التنفيذي أن الأمين العام قد أنشأ لجنة التنسيق الإداري بصورة رسمية عن طريق إصدار رسائل تعيين لكل عضو من الأعضاء الثلاثة، وأوجز الخطوات التي تم اتخاذها لكي يبدأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عملياته مؤقتة منذ بداية السنة. وأشار إلى أن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1995/13) تضمن تأييدا كبيرا وقدم ملاحظات مفيدة، وأعرب عن تقديره لرغبة اللجنة الاستشارية في العودة إلى هذه المسألة حسب الاقتضاء على ضوء الخبرة الفعلية المكتسبة من تطبيق هذا النظام.

٤٣ - وأعربت الوفود عن ارتياحها العام مع التقدير للتقريرين المقدمين من مدير البرنامج والمدير التنفيذي. وأشارت بعض الوفود إلى تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن القواعد المالية الناظمة لعمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1995/13) وحثت مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مراعاة الملاحظات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . ولقد تم تناول

المسألة بإدراج فقرة في مقرر المجلس التنفيذي ١/٩٥ تطلب إبقاء النظام المالي قيد الاستعراض وإبلاغ المجلس بنتائج الاستعراض في دورته السنوية لعام ١٩٩٥.

٤٤ - وبناء على التعديلات المتفق عليها بشأن مشروع المقرر، اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١/٩٥ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج والمدير التنفيذي بشأن القواعد المالية الناظمة لعمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1995/7) ويوافق على هذا النظام على النحو الوارد في الوثيقة DP/1995/7/Add.1 كمرفق للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج والمدير التنفيذي عن نطاق وأهداف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ودور ووظائف لجنة التنسيق الإداري والفريق الاستشاري للمستفيدين من حيث علاقتهما بالمجلس التنفيذي (DP/1995/6) ويشير في هذا السياق، إلى أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لن يصبح وكالة جديدة؛

٣ - يؤيد التوصية بأن توفر لجنة التنسيق الإداري الإرشاد التشغيلي والتوجيه الإداري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لكفالة تنفيذ مقررات المجلس التنفيذي، وأن تتضمن مهام لجنة التنسيق الإداري الإشراف على القواعد المالية وعلى البرنامج السنوي والميزانية السنوية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مع مراعاة دور ومسؤوليات المجلس في هذا الشأن؛

٤ - يؤيد كذلك دور الفريق الاستشاري للمستفيدين كما هو محدد في الوثيقتين DP/1994/62/Add.1 و DP/1995/6؛

٥ - يلاحظ أن كلا من لجنة التنسيق الإداري ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سيوليان الاعتبار الواجب للتوصيات الصادرة عن الفريق الاستشاري للمستفيدين التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٦ - يلاحظ كذلك أن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سيقدم تقاريره إلى الأمين العام وإلى المجلس التنفيذي عن طريق لجنة التنسيق الإداري؛

٧ - يقرر أن ينشأ في بادئ الأمر الاحتياطي التشغيلي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمستوى يساوي ٢٠ في المائة من الميزانية الإدارية السنوية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مقربا إلى أقرب مائة ألف دولار؛

٨ - يطلب إلى لجنة التنسيق الإداري وإلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إبقاء النظام المالي والقواعد المالية قيد الاستعراض، مع مراعاة الخبرة المكتسبة من تطبيقهما وملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الوثيقة (DP/1995/13) ويطلب إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن نتائج استعراضه في دورته السنوية لعام ١٩٩٥.

١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

خامسا - الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٤٥ - ذكرت المديرة التنفيذية، عند عرضها للبند ٥ من جدول الأعمال، أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيركز على المكونات السكانية الواردة بالتفصيل في الفقرة ١٣-١٤ من الفصل ١٣، من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وسيعمل عن كثب مع شركائه داخل الأمم المتحدة من أجل وضع مختلف عناصر المكونات موضع التنفيذ. ولن يدخر صندوق الأمم المتحدة للسكان وسعا للاستفادة من توسيع نطاق التعاون والتنسيق الممتازين بين مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها اللذين تحققا أثناء مؤتمر القاهرة. وقالت إن نظام المنسق المقيم ومذكرة الاستراتيجية القطرية سيسهلان بشكل كبير تنفيذ نهج متكامل للسكان والتنمية. وقد أكد أول اجتماع لفرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أهمية التنسيق فيما بين شركاء منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وقامت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بتشكيل أربع أفرقة عمل لتيسير هذا التنسيق.

٤٦ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان باستعراض جميع برامجه القطرية. وعلاوة على ذلك، فقد نظم الصندوق، فور انتهاء مؤتمر القاهرة، مشاورات إقليمية لافريقيا والدول العربية وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن المقرر إجراء مشاورات أوروبية في آذار/مارس ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، عقد الصندوق اجتماعا لفريق خبراء بشأن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في كانون الأول/ديسمبر لتحديد المكونات الأساسية للرعاية الصحية الإنجابية ونطاقها. كما أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان فريقا استشاريا من المنظمات غير الحكومية سيجتمع دوريا، ابتداء من نيسان/ابريل ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت وحدة خاصة (تدعى فرقة العمل المعنية بمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي

للسكان والتنمية) داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان بهدف تخطيط ودعم تنظيم متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على مختلف المستويات.

٤٧ - وكررت المديرة التنفيذية أنه يتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان تعزيز قدرته الميدانية تعزيزا كبيرا بغية النجاح في تنفيذ المكونات السكانية الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وسينطوي هذا الأمر على زيادة الموارد المالية زيادة كبيرة. ويعتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان تنقيح نظامه الحالي المتعلق بتخصيص الموارد، وذلك عن طريق تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كأساس لتحديد دعم البرنامج.

٤٨ - وفي الختام، أشارت المديرة التنفيذية إلى أن الوثيقة DP/1995/8 هي بمثابة تقرير مؤقت، يرمي إلى لفت انتباه أعضاء المجلس التنفيذي إلى الخطوات الأولية التي اتخذها الصندوق لإعادة التفكير في سياساته ونهجه للبرمجة وإعادة توجيهها على ضوء مؤتمر القاهرة. وقالت إنها تتطلع إلى الحصول على ردود فعل أعضاء المجلس ومشورتهم.

٤٩ - وأثناء المناقشة أخذ الكلمة ما مجموعه ٢٤ وفدا. ولاحظ كثير من الوفود الطبيعة الأولية والعامة للتحليل الوارد في الوثيقة DP/1995/8 وتطلعت هذه الوفود إلى الحصول على التقرير الأشمل الذي سيقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في حزيران/يونيه ١٩٩٥. ولاحظت معظم الوفود أن الوثيقة تقدم أساسا مفيدا لمناقشة مسائل السياسة العامة والمسائل البرنامجية الهامة المتعلقة بدور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥٠ - وأشارت وفود كثيرة إلى الحاجة إلى تحديد دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ برنامج العمل فضلا عن تحديد المزايا النسبية للصندوق في مجال السكان والتنمية، ولا سيما في المجالات المتعلقة بالجنسين والسكان والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، لاحظت وفود كثيرة أن إعطاء شرح مستفيض لهذا الدور يجب أن يشكل جزءا من جهد يبذل على نطاق المنظومة لتوضيح تقسيم العمل فيما بين مختلف وكالات ومنظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٥١ - واقترحت وفود عديدة أن يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان باستعراض برنامجه الراهن استعراضا دقيقا على ضوء توصيات برنامج العمل: أي أن يبين المجالات التي يتعين تعزيزها والمجالات التي يمكن إلغاؤها تدريجيا؛ والاستراتجيات التي يلزم تغييرها؛ وعناصر برنامج العمل التي يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن ينفذها بشكل فعال والأنشطة التي يتعين أن تركز عليها الوكالات الأخرى. ولاحظ أحد الوفود أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لا يملك القدرة التقنية كي يكون الجهة الرئيسية في مجال الصحة الإنجابية. لذا يجب على الصندوق أن يهتم بالتعاون في هذا المجال مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي. وأوصى وفد آخر بأن يولي الصندوق أولوية للجهود الرامية إلى زيادة تطوير مفهوم حقوق الإنجاب وأن يجعلها قابلة للتنفيذ. ولاحظ وفد ثالث أنه يتعين على صندوق الأمم المتحدة

للسكان أن يركز على احتياجات المرأة الريفية، بما في ذلك من هاجرن مؤخرا إلى المناطق الحضرية إذ أن وضعهن ضعيف للغاية.

٥٢ - وأيدت الوفود بوجه عام اقتراح صندوق الأمم المتحدة للسكان باعتماد نهج مواضيعي، بدلا من النهج القطاعي للمساعدة في تركيز مساعداته، رغم مخاوفه وتحفظاته التي أعرب عنها البعض. ورأت وفود كثيرة، على سبيل المثال، أن المواضيع الرئيسية الثلاثة الواردة في الفقرة ١٠ من الوثيقة DP/1995/8 واسعة أكثر مما ينبغي ومفرطة في عموميتها، وطلبت أن يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان معلومات في تقريره المقبل بشأن الأنشطة المحددة التي سيدعمها الصندوق. وقالت مندوبة أحد الوفود أنه يبدو أن الموضوعين الثاني والثالث - مسألة الجنسين والسكان والتنمية، ومسألة السكان والتنمية المستدامة - يمثلان بـُعدين للتنمية لا موضوعين برنامجيين. وأعربت عن شكوكها فيما إذا كانت هذه المواضيع أفضل الفئات بالفعل التي يمكن أن يستند عليها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عمله. واقترحت مندوبة وفد آخر خمس فئات مختلفة للنظر فيها، هي (أ) تقييم الاحتياجات/الطلبات في مجال الصحة الإنجابية، و (ب) خلق الوعي، على الصعيدين السياسي والفردي، و (ج) تقديم الخدمات في مجال الصحة الإنجابية والجنسية، و (د) جمع البيانات وتحليلها ونشرها، و (ح) التعاون والتنسيق مع المنظمات غير الحكومة. وقالت إن المسائل المتصلة بالجنسين وتحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون مواضيع غالبة في جميع المجالات الخمسة. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي توسيع الفئات لتشمل حتمية تعزيز وظائف الأسرة. وتساءل وفد آخر عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان قد سعى إلى الحصول على رأي الوكالات المتخصصة بشأن المواضيع المختارة.

٥٣ - واقترحت وفود عديدة عدم استبعاد النهج القطاعي استبعادا كاملا. وأعربت عن قلقها من أن يضيع النجاح الكبير الذي حققه صندوق الأمم المتحدة للسكان في بعض تلك المجالات عند الانتقال إلى النهج المواضيعي. وتساءل أحد الوفود عن كيفية اعتزام صندوق الأمم المتحدة للسكان تنفيذ الإلغاء التدريجي للبرامج القطرية القائمة التي كانت تستند إلى النهج القطاعي.

٥٤ - وأثارت وفود أخرى مسائل بشأن مواضيع محددة. وذكر أحدها أنه لا يمكن فصل سياسات الصحة الإنجابية عن المسائل الصحية الأوسع وأن هذه السياسات لن يكتب لها النجاح إلا إذا كانت جزءا لا يتجزأ من سياسات تعليمية وإعلامية أوسع. وشدد على أنه يتعين توجيه سياسة الصحة الإنجابية إلى النساء من جميع الأعمار وألا تتوجه إلى النساء اللاتي في سن الإنجاب فقط. ولاحظ مندوب أحد الوفود أنه يجب على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يحافظ على توفير خدمات مأمونة وفعالة لتنظيم الأسرة بوصفها مجال تركيزه الرئيسي. وقال إن الأولوية العليا للصندوق من حيث المبادرات الجديدة يجب أن تتمثل في إدخال تدابير متكاملة لرعاية الصحة الإنجابية من أجل تشجيع الأمومة السالمة ومنع انتشار الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأقر وفد آخر بأن الصحة الإنجابية هامة غير أنه أكد على أن النهج التقليدي لتنظيم الأسرة هام كذلك وبالتالي يتعين مواصلته في المستقبل.

٥٥ - وشددت وفود عديدة على التأكيد الوارد في الفقرة ٧ من الوثيقة DP/1995/8 بشأن الحاجة إلى وضع البرامج السكانية على أساس احتياجات الأفراد لا على الأهداف الديموغرافية. ولاحظ أحد الوفود في هذا السياق أنه سيكون من المثير للاهتمام النظر في إمكانية وضع مفهوم جديد للاحتياجات غير الملباة استنادا إلى الطلب بدلا من العرض. واقترحت وفود عديدة، مع ذلك، عدم تجاهل الأهداف الديموغرافية تجاهلا تاما. وقال أحدها إن الأهداف الديموغرافية المعقولة والممكنة ستساعد بعض البلدان على تحقيق أهدافها السكانية. وذكر وفد آخر أن الكثير من البلدان النامية لا يزال يواجه صعوبات في تلبية احتياجات الأفراد ويرجع ذلك أساسا إلى ندرة الموارد المالية. وذكر وفد ثالث أن هذه الاحتياجات لا يمكن فصلها عن الحاجة إلى المحافظة على أسرة متآلفة ومزدهرة. وشدد الثلاثة على الحاجة إلى احترام السيادة الوطنية والحساسيات الدينية والثقافية لكل بلد.

٥٦ - وأكدت وفود عديدة أهمية التعاون والتنسيق، سواء في إطار منظومة الأمم المتحدة أو مع العناصر الفاعلة الأخرى في ميدان السكان والتنمية. وأعربت وفود عديدة عن رغبتها في أن ترى تقسيما واضحا ومناسبا للعمل فيما بين مختلف وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة العاملة في هذا الميدان، أساسا من أجل تلافي تفتيت البرامج وتداخلها. ودعا أحد الوفود إلى تقديم مقترحات أكثر واقعية من أجل تعزيز التنسيق والتعاون، بما في ذلك امكانية اصدار المزيد من التقارير المشتركة عن الأنشطة التعاونية. وأعربت وفود عديدة عن رغبتها في أن يجري اطلاعها بصورة منتظمة على نتائج جميع أفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، ولا سيما تلك العاملة في وضع اطار مشترك للمؤتمرات الدولية المختلفة المعنية بالتنمية. وتساءل أحد الوفود عن تصور صندوق الأمم المتحدة للسكان لما يشكل بؤرة تعاونه مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، والبنك الدولي. وتساءل آخر عن كيفية تخطيط الصندوق لاستغلال نظام معزز للمنسقين المقيمين ومذكرة الاستراتيجية القطرية.

٥٧ - وفيما يتعلق بالتعاون مع العناصر الفاعلة الأخرى، لاحظ أحد الوفود أن معظم أنشطة برنامج العمل سيجري تمويلها أساسا من مصادر خارج الأمم المتحدة. ومن المهم للغاية لذلك تحسين التنسيق على الصعيد الميداني مع جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة.

٥٨ - وتناولت وفود عديدة مسألة ما إذا كان ينبغي للصندوق أن يضطلع بدور قيادي في تنفيذ برنامج العمل. وقال أحد الوفود إن ذلك يتوقف أساسا على قدرة الصندوق على تكييف برنامجه لكي يعكس النهج الأعرض ازاء السكان والتنمية الوارد في برنامج العمل وكذلك على نجاح جهود الصندوق لتحسين كفاءة البرنامج والتنسيق فيما بين الوكالات. وقال آخر إنه ينبغي التأكيد على التعاون، وليس على التنسيق أو القيادة: الصندوق هو عنصر فاعل رئيسي؛ ولكن المسؤولية عن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تظل من اختصاص جميع المنظمات التي لديها ولايات في مجالات يغطيها برنامج العمل. وأكد وفد ثالث أهمية الصندوق باعتباره مركز تنسيق لتبادل المعلومات مع البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء.

٥٩ - وأشارت وفود عديدة إلى الفقرة ٣١ من الوثيقة DP/1995/8 فيما يتعلق بأنماط الانفاق للصندوق ومدى توفر الموارد. وقالت إنها تود أن تعرف ما هي التدابير التي اتخذها الصندوق لمعالجة حالة نقص الانفاق الأخيرة لديه. وطلب أحد الوفود اجراء تحليل أكثر شمولا لآلية محتملة تكفل استغلالا اكثر فعالية للموارد المتاحة.

٦٠ - ولاحظ أحد الوفود، وهو يشير إلى الفقرة ٣٢ من الوثيقة، أن هناك حاجة إلى اجراء تحليل للتغيرات المؤسسية الضرورية المطلوبة للوفاء باتجاهات السياسة الجديدة للصندوق. وطلب كذلك اجراء تقييم للآثار المالية المترتبة على رفع مستوى قدرة الصندوق على توفير الموظفين في الميدان وتحسين نوعية التدريب في مجال الصحة الانجابية.

٦١ - ولاحظت بضع وفود أن التقرير لا يولي اهتماما كافيا بمشاكل واحتياجات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بالرغم من أن أهمية تناول هذه الاحتياجات قد أشير إليها صراحة في برنامج العمل وقرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ على السواء. وطلب أحد الوفود ايضاحا بشأن هذه النقطة وطلب تقديم عرض واضح لاستراتيجية الصندوق فيما يتعلق بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تقريره المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية.

٦٢ - ووجهت المديرة التنفيذية الشكر إلى الوفود على تعليقاتها واقتراحاتها المفيدة والبناءة. وقالت إنها توافق على أنه يتعين وضع المواضيع المشار إليها في الفقرة ١٠ من الوثيقة بصورة أكمل وبتفصيل أكبر. ورحبت بالاقتراح المتعلق بالفئات الخمس البديلة وقالت إنها توافق على أن وضع مواضيع برنامجية مناسبة يحتاج إلى المزيد من التفكير. وقالت إنه سيكون من المفيد لذلك اجراء مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس التنفيذي بشأن هذه المسألة وغيرها من المسائل الهامة منذ ذلك الحين وحتى انعقاد الدورة السنوية للمجلس في حزيران/يونيه.

٦٣ - وأكدت أن الصندوق قد أجرى مشاورات عديدة مع الشركاء الآخرين للأمم المتحدة بشأن مجموعة كبيرة من المسائل المتعلقة ببرنامج العمل، لاسيما مع منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف وشعبة السكان بالأمم المتحدة. ولم يتشاور الصندوق مع ذلك مع الوكالات المتخصصة بشأن المواضيع المشار إليها في التقرير. وشددت على أن وضع السياسة الصحية لا يعتبر جزءا من ولاية الصندوق، كما أن الصندوق لا يريد ذلك، نظرا لأنها تعتبر من مسؤولية منظمة الصحة العالمية. وسيقدم الصندوق مدخلات في نطاق اطار كلي تضعه منظمة الصحة العالمية.

٦٤ - وقالت إنها تتفق بصورة اجمالية وبالكامل مع الوفود في أنه يتعين أن تقوم السياسة السكانية على أساس احتياجات الأفراد وليس على أساس الأهداف الديموغرافية. وكانت هذه هي رسالة القاهرة. وقالت إنها توافق على أن السياسات الديموغرافية هي حق سيادي للبلدان ولكنها شددت على أن تنفيذ تلك السياسات ينبغي أن يتم وفقا للمبادئ المتفق عليها دوليا والواردة في برنامج العمل، خاصة المبدأ القائل

بأن لجميع الأزواج والأفراد حق أساسي في أن يقرروا بحرية وبمسؤولية عدد أولادهم والمباعدة بينهم وفي أن يحصلوا على المعلومات والتثقيف والوسائل التي تمكنهم من أن يقوموا بذلك. وشددت كذلك على أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كان واضحا بشأن الحاجة إلى كفالة عدم تمتع الناس فقط بالحق في الاختيار الحر والواعي ولكن أيضا في ألا يمارس عليهم أي قسر وفي ألا تستخدم الأهداف والحصص في تحديد أداء الخدمات.

٦٥ - وأكدت للوفود أنه سيجري اطلاعها على نتيجة عمل جميع أفرقة العمل المشتركة بين الوكالات. وأعربت عن أملها في أن يساعد الإطار المشترك المنظمات المختلفة على تحديد مزاياها النسبية ومدخلاتها الخاصة. وذكرت الوفود بأن الإطار المشترك سيجري تطبيقه على الصعيد الوطني، الذي سيكفل تطبيقه وفقا للصلاحيات الوطنية.

٦٦ - وأكدت للوفود كذلك أن البرامج القائمة لن تتأثر بصورة عكسية بالتحول إلى نهج مواضيعي. وتعمل المكاتب الميدانية للصندوق بالفعل بصورة وثيقة مع البلدان لتحديد أكثر الطرق فعالية لتكييف البرامج الراهنة مع نهج لرعاية الصحة الإنجابية. وكررت التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ برنامج العمل تظل ملقاة على عاتق البلدان ذاتها. ويعمل الصندوق لذلك على تشجيع البلدان على دراسة برنامج العمل وتطوير خططها للتنفيذ الوطني وفقا لذلك.

٦٧ - وقالت المديرة التنفيذية إنها توافق على أن يتناول التقرير الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في حزيران/يونيه المسائل العديدة التي أثيرت في المناقشة، بما في ذلك، في جملة أمور، الآثار المؤسسية والمالية لاتجاهات السياسة الجديدة للصندوق، ووضع استراتيجية تتعلق بالمساعدة المقدمة من الصندوق إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والمسائل المتعلقة برفع كفاءة الموظفين الميدانيين وتعزيزهم، ومسألة تقديم الدعم إلى الأسرة، ومسألة تركيز مخصصات موارد برنامج الصندوق وفقا للمعايير القائمة على أساس الأهداف الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

سادسا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

ألف - تقارير مراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي، من أجل النظر في البند ٦ من جدول الأعمال، التقرير المالي للصندوق والبيانات المالية المراجعة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/49/5/Add.7) وصندوق الأمم المتحدة للسكان: تقارير مراجعة الحسابات (DP/1994/54).

٦٩ - وعرض نائب المديرة التنفيذية (للسياسة العامة والإدارة) تقرير مراجعة الحسابات. وقدم معلومات مستكملة عن التدابير الأخيرة التي اتخذها الصندوق لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، كما وردت في الوثيقة DP/1994/54 . وأكد التزام الصندوق بتحسين مشروعه وإدارة برنامجه، بما في ذلك جهوده لتنقيح المبادئ التوجيهية لاستعراض برامج الصندوق ووضع الاستراتيجيات، وإصدار وثيقة شاملة لدورة البرمجة، وصياغة مبادئ توجيهية جديدة للبرامج القطاعية، وتوسيع برنامج تدريب موظفي الصندوق. وأشار إلى التعليقات الإيجابية لمجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالاستراتيجية الراهنة للصندوق المتعلقة بنظم المعلومات الإدارية وشراء موانع الحمل والمعدات الطبية.

٧٠ - ووجهت وفود عديدة الشكر إلى نائب المديرة التنفيذية (للسياسة العامة والإدارة) على تقريره المختصر عن حالة الصندوق وعلى وضوح رد الصندوق على تقرير مجلس مراجعي الحسابات، كما ورد في الوثيقة DP/1994/54. ورحب أحد المندوبين بشكل الوثيقة ، ولكنه اقترح أن يكون في إمكان الصندوق في المستقبل أن يدرج فيها جدولا زمنيا لتنفيذ مختلف التدابير المتخذة.

٧١ - وركزت وفود عديدة على النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات في مجال إدارة مشاريع وبرامج الصندوق . وجرى إيلاء اهتمام خاص بالجدول الزمني والنتائج المتوقعة لتنقيح المبادئ التوجيهية للصندوق لتعزيز عمليات استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات وتنفيذ النهج البرنامجي. واستفسر أحد الوفود عن تشكيل وأثر لجان تقييم المشاريع التي شكلت مؤخرا على الصعيد الميداني. وشددت وفود عديدة أيضا على الحاجة إلى القيام بتقييم أفضل لقدرة الوكالات المنفذة ووضع مؤشرات للأداء بالنسبة للمشاريع فرادى.

٧٢ - ورحبت وفود عديدة بتوسيع برنامج تدريب موظفي الصندوق وطلبت تفاصيل تتعلق بنطاق تلك الأنشطة. واقترح أن يوفر الصندوق أيضا التدريب للمسؤولين الحكوميين وللوكالات المنفذة بغية تحسين تنفيذ المشاريع ورصدها، لا سيما في ضوء التغييرات الأخيرة في المبادئ التوجيهية لبرامج الصندوق.

٧٣ - ولاحظ أحد الوفود مع القلق أن المسائل التي أثيرت في تقرير مراجعة الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ لم يتناولها الصندوق بصورة كافية. واستفسر الوفد عن الخطوات العملية المتخذة لتحسين مراقبة الصندوق الاستئماني وطلب معلومات مستكملة عن حالة دليل السياسات والإجراءات للصندوق، والذي كان من المقرر اصداره في نهاية عام ١٩٩٤. وأعرب الوفد عن قلقه أيضا إزاء تغيب مراجعي الحسابات الداخليين لمقر الصندوق. وأشار وفد آخر إلى كفاءة البيانات المالية للصندوق وطلب معلومات عن التدابير المتخذة لتحسين هذه الحالة.

٧٤ - ووجه نائب المديرة التنفيذية (للسياسة العامة والإدارة) الشكر إلى المجلس التنفيذي للتعليقات الإيجابية على مبادرات الصندوق لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. ورحب باقتراح إدراج جدول زمني، كلما أمكن ذلك، في تعليقات الإدارة على تقارير مجلس مراجعي الحسابات في المستقبل.

٧٥ - وردا على التعليقات بشأن مسائل التدريب، أوضح نائب المديرة التنفيذية (للسياسة العامة والإدارة) أن البرنامج الموسع لتدريب الموظفين سيشمل في عام ١٩٩٥ دورة تدريبية فنية جديدة على الصعيد الإقليمي لموظفي البرامج الوطنية الأقدم بينما يستمر برنامج التدريب القائم من أجل موظفي البرامج الوطنية الجدد والمديرين القطريين للصندوق. وقام الصندوق أيضا بزيادة عدد الدورات التدريبية المالية والإدارية والحاسوبية، مع التركيز الخاص على استخدام النظام المتكامل للمكاتب الميدانية للصندوق من أجل المراقبة المالية للمشاريع. وقال نائب المديرة التنفيذية (للسياسة العامة والإدارة) إنه يوافق على فائدة توفير التدريب للمسؤولين الحكوميين والوكالات المنفذة. وأشار إلى أن الصندوق لا يملك في الوقت الحالي الموارد لتنفيذ الاقتراح ولكنه سيجري المزيد من الاستعراض للمسألة.

٧٦ - وأشار إلى أن إدارة الصندوق تشارك الوفود في قلقها فيما يتعلق برأي مراجعي الحسابات المشفوع بتحفظات. وأوضح أن الصندوق قد كثف متابعته لضمان تقديم شهادات مراجعة الحسابات في الوقت المناسب ويقدم الآن دعما ماليا لتمكين الحكومات والمنظمات غير الحكومية من الاستعانة بشركة تجارية لمراجعة الحسابات إذا كانت طاقة مراجعة الحسابات الداخلية غير كافية أو ناقصة. وأكد أيضا أنه سيجري إنشاء مراجعة داخلية للحسابات في المقر في عام ١٩٩٥. وفيما يتعلق بدليل السياسات والإجراءات ، ذكر أنه جرى في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ استكمال المشروع المنقح للمجلد المتعلق بإجراءات البرامج. وسيتم اصداره بعد إقرار المبادئ التوجيهية الجديدة للسياسة العامة، التي جرى تنقيحها في ضوء برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. أما مشروع المجلد المتعلق بالإجراءات الإدارية فهو قيد الاستعراض حاليا. وفيما يتعلق بمراقبة الصندوق الاستئماني، أبرز الإجراءات التي وضعت مؤخرا لحل المشاكل التي تنطوي على مسؤوليات مالية بموجب الاتفاقات المتعددة الأطراف - الثنائية، ولكنه أشار إلى صعوبات التنسيق بين نقل الأموال من الحكومة المانحة والجداول الزمنية لمشاريع الصندوق.

٧٧ - وفيما يتعلق بإدارة المشاريع/البرامج، أوضح نائب المديرة التنفيذية (البرامج) أن المبادئ التوجيهية للبرامج القطاعية هي الآن في مشروع نصها النهائي وقيد الاستعراض من جانب إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأكد أن المبادئ التوجيهية الجديدة صممت لغرض زيادة استخدام تدابير تقييم الأداء كميا ونوعيا، وتحسين معدلات التنفيذ، ووضع أنشطة المشاريع في إطار برنامجي. وفيما يتعلق بلجان تقييم المشاريع، أوضح أن هذه اللجان تشكل على الصعيد الوطني أحد عناصر سياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بتطبيق اللامركزية وتتألف من ممثلين من الوكالات الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات وأي منظمـــة أو وكالة مهتمة بالمشروع المقترح. وعلى الرغم من أن هذه اللجان لم تمارس عملها إلا منذ سنة تقريبا، فقد نتج عنها مكسبان فوريان تمثلا في زيادة التنسيق والتبادل فيما بين وكالات الأمم المتحدة وتحسين إدماج الأنشطة السكانية في إطار التنمية.

باء - تقارير مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (DP/1995/10 و Add.1)

٧٨ - قام مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارة بعرض البند. وذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحرز تقدما كبيرا في تناول توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وأشار، في معرض توضيحه بعض الإجراءات المتخذة، إلى أن مدير البرنامج أولى أولوية عليا للمساءلة وأنشأ اللجنة الدائمة للمسؤولية الشخصية والتبعة المالية لاستعراض حالات مخالفة النظام المالي والقواعد المالية. وبالنسبة للتوصيات المتعلقة بالشراء، يتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراءات لتعزيز إجراءاته للشراء، بما في ذلك التدريب. أما بالنسبة لإدارة البرامج والمشاريع، فيقوم البرنامج بتطبيق مفهوم واتجاه جديدين في السياسة العامة يتضمنان تنقيحا شاملا لإجراءات الإبلاغ والاستعراض ونظاما منقحا للرصد والتقييم. وأنشطة البرنامج الإنمائي الإدارية والبرنامجية مدعومة باستراتيجية لنظم المعلومات استحدث إطار لتنفيذها. كذلك أنشأ البرنامج الإنمائي قائمة مركزية محوسبة بالخبراء الاستشاريين وقام بتنفيذ نظام لمراقبة الممتلكات.

٧٩ - وفيما يتعلق بخطة الثلاث سنوات لاستخدام الاحتياطي المخصص لأماكن الإقامة في الميدان، أشار مساعد مدير البرنامج إلى أنه، بعد مناقشة مركز الاحتياطي مع مجلس مراجعي الحسابات، قرر البرنامج الإنمائي التخلص من معظم أصول الإسكان، والتركيز على استخدام الاحتياطي للأماكن المشتركة مع الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات وغيره من الشركاء داخل الأمم المتحدة. ويقوم البرنامج حاليا بوضع خطة تنفيذية لاستخدام الاحتياطي على مدى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، تتضمن ما يلي: (أ) التخلص من أصول الإسكان في معظم البلدان؛ (ب) تجديد ومواصلة بعض عمليات الإسكان؛ (ج) وقف نظام استئجار المعدات المنزلية؛ (د) تشغيل وصيانة الأماكن المشتركة المنجزة؛ و (هـ) إنجاز الأماكن المشتركة الجديدة الجاري تشييدها. وتشير التقديرات إلى أن رصيد الاحتياطي سيخفض ليصبح أقل من ١٠ ملايين دولار بحلول عام ١٩٩٦، وسيقل استخدامه إلى أدنى حد باستخدام تمويل القطاع الخاص للأماكن المشتركة الجديدة.

٨٠ - أعربت عدة وفود عن تقديرها لمجلس مراجعي الحسابات لما قدمه من تقرير شامل، وإلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما اتخذه من إجراءات استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٨١ - وأثنى بعض الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمبادرة التي اتخذها فيما يتعلق بالمسؤولية المالية وآداب المهنة وطلبت تلك الوفود استكمالا عن الحالة. وأشار مساعد مدير البرنامج إلى أن اللجنة الدائمة هي آلية إشراف جديدة يجري صقلها استنادا إلى ما اكتسب من خبرة وربطها بالعملية التأديبية. وأعرب عن تقديره لما لقيته أعمال اللجنة من تشجيع من مجلس مراجعي الحسابات وفريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ ألف. وردا على النقاط التي أثارها

وفدان، أكد مساعد مدير البرنامج أن البرنامج الإنمائي أجرى مشاورات منتظمة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمبادرات المتعلقة بالمساءلة.

٨٢ - وطلب أحد الوفود مزيدا من التفاصيل بشأن النفقات والدخول في التزامات تتجاوز الاحتياطي المخصص لأماكن الإقامة في الميدان. وقدم مساعد مدير البرنامج الأرقام المطلوبة مشيرا إلى أن معظم النفقات حتى عام ١٩٩٣ تتصل بعمليات الإسكان والأماكن المشتركة في ستة بلدان أفريقية وبلدين آسيويين في حين أن النفقات المقدرة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ تتصل بعمليات التجديد والإصلاح المتعلقة بعمليات الإسكان القائمة.

٨٣ - وفي معرض تناول ما أعرب عنه من قلق بشأن التحفظ الوارد في رأي مراجعي الحسابات، ذكر مساعد مدير البرنامج، مشيرا إلى البيان الذي أدلى به أمام اللجنة الخامسة في هذا الصدد، أن خطة تنفيذ وطنية شاملة لمراجعة الحسابات على المدى الطويل وضعت بالاتفاق مع مجلس مراجعي الحسابات لكفالة مراجعة حسابات كل مشروع مرة واحدة على الأقل طوال عمره. وقد حققت النفقات المراجعة لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ الخطة بل وتجاوزتها. ولهذا فقد يعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أسفه لإبقاء المجلس على تحفظه.

٨٤ - وردا على سؤال وجهه أحد الوفود فيما يتعلق باستخدام الاحتياطي لأغراض التدابير الانتقالية، أوضح مساعد مدير البرنامج أن أموال الاحتياطي ستستخدم لتغطية تكاليف المرتبات والتدريب وتطوير النظم في المرحلة الانتقالية. وفيما يتعلق بالصناديق الاستئمانية التي تعاني من عجز، أشار أنه تم بالفعل تلقي تبرعات وأنه لم يعد يعاني من العجز سوى عدد قليل من الصناديق. وأشار أيضا إلى أنه سيتم في المستقبل القريب إجراء دراسة لعبء العمل لتحديد تكاليف الدعم الملائمة للصناديق الاستئمانية.

٨٥ - وعلق بعض الوفود على ما اشار إليه مجلس مراجعي الحسابات في أوجه ضعف في مراقبة المخزون، واشار مساعد مدير البرنامج إلى أن نظاما للمخزون في المقر والميدان قد أنشئ وأن الأرقام المتعلقة بتقييم الممتلكات ستظهر في البيانات المالية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٨٦ - وردا على أسئلة وجهها بعض الوفود حول استخدام الخبراء الاستشاريين، أكد مساعد مدير البرنامج أن العقود المتعلقة بالخبراء الاستشاريين تخضع للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالشراء، وأشار أيضا إلى أنه يجري وضع مبادئ توجيهية منقحة بشأن اتفاقات الخدمة الخاصة في صيغتها النهائية.

٨٧ - ورد أيضا مساعد مدير البرنامج على سؤال بشأن شمول مراجعة الحسابات مبينا أن تجربة البرنامج الإنمائي في مجال إنشاء مركز خدمات إقليمي في آسيا كانت إيجابية جدا. وقد أنشئ مركز جديد في افريقيا لزيادة شمول مراجعة الحسابات في تلك المنطقة ابتداء من عام ١٩٩٥.

٨٨ - وطلب أحد الوفود معلومات بشأن حالة خطط التشغيل الآلي للمكاتب. فأشار مساعد مدير البرنامج أن ١٢٠ مكتبا قطريا ونصف وحدات المقر أكملت هذه الخطط في عام ١٩٩٣ وأن ٣٠ مكتبا قدمت استكمالات في عام ١٩٩٤ للخطط التي قدمت في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣.

٨٩ - وفي معرض الإشارة إلى ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات بشأن الشراء، استفسر بعض الوفود عما اتخذ من إجراءات لزيادة الإعلانات وزيادة الشراء من البلدان النامية. وقد أكد مساعد مدير البرنامج أن تعليمات صدرت بإدراج موردين محتملين من بلدان نامية في قوائم مختصرة لمقدمي العطاءات، وأشار أيضا إلى أن مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات استعان بعدة منشورات للإعلان عن فرص شراء وأنه يجري باستمرار استكمال قاعدة بيانات مشتركة بالبائعين لتوسيع نطاق مصادر التوريد بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة.

٩٠ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء أوجه القصور في إدارة المشاريع والبرامج، ولا سيما فيما يتعلق بعدم وجود أهداف واضحة، ونواتج يمكن قياسها، وخطط عمل كافية. وأكد مدير شعبة السياسات البرنامجية والإجراءات أن النتائج الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات تشير إلى البرامج والمشاريع الجارية في فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ وأن البرنامج الإنمائي اتخذ عددا من التدابير التصحيحية خلال فترة السنتين هذه وبعدها. ووثائق البرامج القطرية واستعراضات منتصف المدة في الآونة الأخيرة تؤكد بقدر أكبر على توضيح الأهداف وعلى وجود مؤشرات قابلة للقياس فيما يتعلق بالآثار والتقدم المحرز والنجاح الذي تحقق. وقد تغير شكل حافظات البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي بالاتجاه نحو الاضطلاع بأنشطة أقل عددا وأكثر تركيزا، باستخدام أدوات جديدة لتصميم الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي، مثل "وثائق دعم البرامج" و "ترتيبات تنفيذ دعم البرامج". "فوثائق دعم البرامج" و "ترتيبات تنفيذ دعم البرامج" يعكسان شواغل مجلس مراجعي الحسابات. وأشار المدير كذلك إلى أن مجموعة تدابير لتطبيق اللامركزية ستنفذ خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وستدعمها نظم المعلومات بغية ربط تماسك السياسات والتقيد بها، فضلا عن كفالة وجود مساءلة موضوعية ومالية. وكذلك سيجري زيادة التدريب في مجال تطبيق الإجراءات المنقحة والتقيد بها.

٩١ - وأعرب عدة وفود أيضا عن القلق إزاء نتائج مراجعة الحسابات فيما يتعلق بنوعية تقييمات المشاريع. وأشار كبير محللي الاستراتيجيات، مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي، إلى أن البرنامج الإنمائي سيتخذ تدابير محددة، خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ بغية تحسين وظيفة التقييم، والاستفادة على نحو أفضل من نتائجها في عملية التخطيط التنظيمي وإعادة التشكيل في البرنامج الإنمائي. وستشمل هذه التدابير إعداد البرامج، وأكدت تدابير لتقييم الأداء يمكن قياسها كميا؛ والإشراف على عمليات رصد البرامج على صعيد المقر وعلى الصعيد القطري؛ وأساليب جديدة للنشر. وقد شملت خطوتان هامتان اتخذتا من أجل تعزيز منهجية التقييم ما يلي: (أ) "تقييم الأداء على أساس آثار البرامج" وذلك لتحديد تدابير موثوقة لتقييم الأداء، يمكن إدماجها في البرامج في مرحلة التصميم؛ و (ب) إتاحة قاعدة بيانات التقييم التابعة للبرنامج الإنمائي في المكاتب القطرية بوصف ذلك جزءا من مكونات تحقيق اللامركزية. وسيقدم تقرير إلى

المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٥. وفيما يتعلق بعمليات تقدير قابلية المشاريع للاستدامة ونجاحها، أشار إلى أنه قد صدرت نسخة منقحة من "المبادئ التوجيهية للمقيمين" في عام ١٩٩٣ توضح مفاهيم الآثار القابلة للاستدامة في تقييم أهمية المشاريع وأدائها ونجاحها، وفيما يتعلق بتوصية مراجعي الحسابات بدراسة عينة من المشاريع كانت قد أنجزت قبل فترة تزيد على ثلاث سنوات بغرض تقييم القابلية للاستدامة، أشار إلى أن البرنامج الإنمائي قد وافق على إجراء هذه الدراسة ودعا أعضاء المجلس التنفيذي إلى المشاركة في ذلك. واستجابة لهذه الدعوة، أعرب أحد الوفود عن اهتمامه وطلب نسخة من "المبادئ التوجيهية للمقيمين".

٩٢ - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٣/٩٥ - تقارير مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1995/10 و Add.1) وبملاحظات الوفود عليه؛

٢ - يعرب عن تقديره للمساهمة القيمة والتوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات في مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين عملياته؛

٣ - يلاحظ مع الارتياح التقدم الكبير الذي تحقق في تنفيذ توصيات التقارير السابقة لمجلس مراجعي الحسابات؛

٤ - يلاحظ كذلك أن مدير البرنامج قد اتخذ أو هو بسبيل اتخاذ اجراءات لتنفيذ جميع التوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات؛

٥ - يلاحظ مع الارتياح مبادرات مدير البرنامج لإنشاء آلية للمساءلة تتسم بالكفاءة والفعالية تلبية لقراري الجمعية العامة ٢١١/٤٧ و ٢١٨/٤٨؛

٦ - يحيط علما بخطة الثلاث سنوات لاستخدام الاحتياطي المخصص لأماكن الإقامة في الميدان؛

٧ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم، على أساس سنوي، تقريرا عن حالة الاحتياطي المخصص لأماكن الإقامة في الميدان كجزء من الاستعراض السنوي للحالة المالية.

١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

سابعا - اقتراح بنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة من جنيف إلى بون

٩٣ - قام مدير البرنامج بعرض البند، وذكر أن الهدف من التقرير (DP/1995/11) هو التماس موافقة المجلس التنفيذي على اقتراح الأمين العام. وأشار إلى تقرير الفريق العامل (انظر المرفق الأول من الوثيقة DP/1995/11) وإلى استنتاجات البعثة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وأكد على انه سيتحقق عدد من المزايا في نقل المقر من شأنها أن تعزز بعثة متطوعي الأمم المتحدة كما ستفيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا ومنظومة الأمم المتحدة. وأعرب مدير البرنامج عن تقديره لحكومة سويسرا ومدينة جنيف لحسن الضيافة التي قدماها لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٩٤ - وأدلى الممثل الدائم لألمانيا ببيان أكد فيه استعداد بلاده لتحمل مسؤوليات دولية أكبر، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون المتعدد الأطراف. وذكر أن بلده مستعد لمتابعة اقتراح الأمين العام لنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون، نظرا إلى انه يعتبر أن ولاية برنامج متطوعي الأمم المتحدة ولاية مهمة. وأشار إلى رغبة بلاده في تقديم دعم خاص إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة، والتماس تعاون أوثق مع البرنامج من الهيئات الأخرى مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والاتحاد الأوروبي.

٩٥ - وأدلى المراقب الدائم لسويسرا ببيان أشار فيه إلى أن النقل المقترح ستترتب عليه آثار كبيرة ليس على برنامج متطوعي الأمم المتحدة فحسب، إذ أنها قد تغير طابع البرنامج نفسه، وإنما ستشمل مجمل الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة. وقد استفاد برنامج متطوعي الأمم المتحدة من الاندماج داخل منظومة الأمم المتحدة في جنيف، حيث اشتد عوده، ومن الروابط التي أقامها مع المنظمات الأخرى في جنيف. وبالتالي لا ينبغي أن يصدر المجلس التنفيذي قرارا متسرعا ولكن يجب أن ينظر بعناية في الآثار التي ستترتب عن ذلك على أنشطة برنامج متطوعي الأمم المتحدة وعلى الجهاز الانمائي للأمم المتحدة ككل، نظرا لأن النقل المقترح، طبقا للعرض الألماني، قد يستتبعه عروض أخرى، وكما ذكر المراقب، ليس من جنيف وحدها.

٩٦ - وأعرب كثير من الوفود عن تأييدهم لنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون، وأعربوا عن تقديرهم لحكومة ألمانيا لعرضها السخي ولحكومة سويسرا للدعم الذي قدمته للبرنامج.

٩٧ - وأكد بعض الوفود على الحاجة إلى ضمان عدم تأثير فعالية برنامج متطوعي الأمم المتحدة سلبا كنتيجة لنقل مقره. وأثار عدد من الوفود موضوع كيفية التصرف في الوفورات التي قد تحدث كنتيجة لنقل المقر. وذكر مساعد المدير، مكتب الشؤون المالية والإدارة، في رده أن ميزانية السنتين لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة يتم تمويلها من التبرعات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالتالي فإن تلك الوفورات سوف تعود في المقام الأول إلى الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيتم عرضها في

تقديرات ميزانية السنتين المقبلة. وفيما يتعلق بالاقتراح المقدم من بعض الوفود لإتاحة الوفورات مباشرة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة لأغراض برنامجية، اقترح مساعد المدير أن ينظر المجلس التنفيذي في المسألة في إطار المناقشات المتعلقة بالموارد البرنامجية.

٩٨ - واقترح أحد الوفود أنه سيكون من المستصوب وضع معايير عامة تطبق عند النظر في نقل مقر المنظمات من بلد إلى آخر. وذكر أمين المجلس التنفيذي في رده أنه سيكون من الأفضل معالجة تلك المسألة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وأنه سيسعده إحالة الطلب إليها.

٩٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢/٩٥ - نقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون

إن المجلس التنفيذي

١ - يؤيد اقتراح الأمين العام بقبول العرض المقدم من حكومة ألمانيا لنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون اعتبارا من منتصف عام ١٩٩٦؛

٢ - يأذن لمدير البرنامج، بعد قبول الأمين العام للعرض من حيث المبدأ، بأن يواصل المناقشات المتعلقة بشروط وأحكام العرض من أجل حل القضايا المعلقة واستكمال الترتيبات التي تكفل نقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون في تموز/يوليه ١٩٩٦.

١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

ثامنا - مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية

١٠٠ - ذكر مدير البرنامج عند تقديمه الوثيقة DP/1994/58 أن التصحر يعتبر من المشاكل الملحة التي تواجه كثيرا من البلدان المشمولة بالبرامج، ويجب أن يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحديد الأسباب الرئيسية للتصحر وتقديم المساعدة في إعداد البرامج لمعالجتها. ولاحظ الهبوط في موارد مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية والحاجة إلى إنعاش المكتب. وأشار إلى ضرورة توسيع نطاقه وربط قدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقدرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأشار إلى الآلية المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإلى فتح الآلية لمساهمات الأطراف الأخرى. وخلص مدير البرنامج إلى أن هذا النهج سيقلل من انتشار الآليات ويعزز النجاح والقدرة على التعلم من الماضي والعمل كنواة لجذب شركاء آخرين، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تطلعا لتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا. وقدم مدير مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية

الساحلية تفاصيل عن أنشطة المكتب في المستقبل. ولاحظ في جملة أمور أن دعم المكتب لتنفيذ الاتفاقية سيتم في شكل عملية قطرية مع العمل الوثيق مع المانحين الثنائيين والشركاء الآخرين من الأمم المتحدة وعلى أساس الشراكة الوطنية التي تم تصورها في الاتفاقية.

١٠١ - وتحدث كثير من الوفود مؤيدين للعمل الذي أنجزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية لمكافحة التصحر، وللاتفاقات التنظيمية التي أبرمها مدير البرنامج لإنعاش وتعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية لتنفيذ ولايته الجغرافية الموسعة ودوره في دعم الاتفاقية الدولية. وأعربت الوفود كذلك عن تأييدها للانطلاق من تجربة الآلية المشتركة، وذلك بإقامة مرفق يربط ويعزز من قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم الاتفاقية الدولية كما أعربوا عن رغبتهم في الإطلاع على تطوير طرقه التشغيلية تباعا. وأعرب كثير من الوفود عن اعتقادهم بأن مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد يكون المكان الملائم لاستضافة الآلية العالمية. وسينتظرون صدور مقرر من المؤتمر الأول للأطراف في الاتفاقية، كما هو متصور في الاتفاقية. وأشار بعض الوفود إلى أهمية تنسيق الجهود داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع الوكالات الأخرى والمؤسسات ذات الصلة والهيئات في منظومة الأمم المتحدة. وأعربوا عن ارتياحهم للدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية في المواءمة بين تلك الجهود. وأشار كثير من الوفود إلى الحاجة إلى النظر في تغيير اسم المكتب بسبب الطابع العالمي لولايته. ولاحظ أحد البلدان الحاجة إلى إيلاء الاهتمام إلى موضوع الجفاف في المرفق المتصور لإدارة التصحر والأراضي الجافة.

١٠٢ - واعتمد المجلس التنفيذي بعد إجراء مشاورات غير رسمية، المقرر التالي:

٦/٩٥ - مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1994/58) ويشير إلى مقرره ٣٣/٩٣ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣؛

٢ - يؤيد مبادرات مدير البرنامج من أجل:

(أ) تعزيز التدابير التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا ومرفقاتها الإقليمية، ولا سيما إعادة تنظيم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وأنشطته في ضوء تلك الاتفاقية؛

(ب) ضمان أن يقوم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية بتقديم الدعم النشط للاتفاقية ومرفقاتها الإقليمية، وأن يشارك الممثلون المقيمون في البلدان الأعضاء في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما في افريقيا وفي البلدان المتأثرة الأخرى، على نحو نشط، في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٤٩ لاتخاذ إجراء عاجل في افريقيا؛

٣ - يشجع مدير البرنامج، في ضوء الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا، على اتخاذ الخطوات اللازمة لتغيير اسم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية مع الاحتفاظ بمختصره؛

٤ - يدعو البلدان المانحة والمنظمات والأطراف المعنية الأخرى إلى دعم أنشطة مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية.

١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

تاسعا - مسائل أخرى

اختتام الدورة

١٠٣ - اختتم المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر التالي:

٧/٩٥ - استعراض عام للمقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه أثناء الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٥ قام بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ١٩٩٥:

الرئيس صاحب السعادة السيد زبيغنيو ماريا فلوسوفيتش (بولندا)
نائب الرئيس صاحب السعادة السيد أحمد سنوسي (المغرب)
نائب الرئيس السيد ر. كارلوس سرسالي دي سيرسانو (الأرجنتين)
نائب الرئيس السيد هونغ جاي إم (جمهورية كوريا)
نائبة الرئيس السيدة آن - برغيت ألبركتسن (الدانمرك)

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥ (DP/1995/L.1)؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٤ (DP/1995/2)؛

اعتمد المقرر ٥/٩٥ المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن سير عمل أمانة المجلس التنفيذي؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في نيويورك رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥:	٣-٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥
الدورة السنوية لعام ١٩٩٥:	٥-١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥:	٢٨ آب/اغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

وافق على المواضيع التي ستجري مناقشتها في هذه الدورات حسب ما وردت في المرفق؛

البند ٢: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن إطار فترة البرمجة المقبلة (DP/1995/3)؛

اعتمد المقرر ٤/٩٥ المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ المعنون "الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي"؛

البند ٣: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرنامج القطري الأول للجمهورية التشيكية (DP/CP/CEH/1 و Corr.1)؛

أحاط علما بمشروع الاختصاصات المنقحة المتعلقة بالزيارات الميدانية التي يضطلع بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الواردة في الوثيقة DP/1995/5 والتعليقات عليه.

البند ٤: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اعتمد المقرر ١/٩٥ المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

البند ٥: متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

أحاط علما بالتقرير المؤقت للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الأولويات البرامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (DP/1995/8)؛

البند ٦: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

اعتمد المقرر ٣/٩٥ المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن تقارير مراجعة الحسابات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

أحاط علما بالوثيقة التي أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تقارير مراجعة الحسابات (DP/1994/54)؛

البند ٧: اقتراح بنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة من جنيف إلى بون

اعتمد المقرر ٢/٩٥ المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن نقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون؛

البند ٨: مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية

اعتمد المقرر ٦/٩٥ المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية.

١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

مرفق

توزيع المواضيع على الدورات المقبلة

من المقرر النظر في المواضيع التالية في الدورات المقبلة:

الدورة العادية الثانية (٣-٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥)

- **المسائل التنظيمية**

* * *

- **صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج والمشاريع القطرية:**

أفريقيا (بنن؛ جزر القمر؛ موريشيوس؛ موزامبيق)
الدول العربية وأوروبا (تركيا؛ السودان)
آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (اندونيسيا؛ جمهوريات وسط آسيا؛ كمبوديا مشروع)

* * *

- **الزيارات الميدانية التي يضطلع بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: مشروع الاختصاصات**
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية**
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استعراضات منتصف الفترة**
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقييم**
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة (١٧/٩٤، الفقرة ٤)**
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا**
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني**
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية: الموظفون الفنيون الوطنيون (٦/٩٤، الفقرة ٥)**
- **صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**
- **صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (٣٢/٩٣، الفقرة ٨)**
- **برنامج العمل للدورات المقبلة (بما في ذلك متابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعمال التحضيرية له)**

ملاحظة

تقرر عقد الدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وذلك قبل انعقاد الدورة السنوية مباشرة. ويتوقع أن يُعتمد تقرير الدورة يوم الخميس، ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بعد الظهر.

الدور السنوية (٥-١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥)

- **المسائل التنظيمية**
- **صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٤ (بما في ذلك تقديم التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وحالة تنفيذ استراتيجية أفريقيا لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتنفيذ القرار ١٩٩/٤٧، والمبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل، وتقديم المساعدة من الصندوق إلى رواندا)**
- **صندوق الأمم المتحدة للسكان: خطة العمل وطلب الإذن بالانفاق على البرامج**
- **صندوق الأمم المتحدة للسكان: حالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية**
- **صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية**
- **صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرنامج المشترك بين الأقطار**
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: التنسيق في طريقة عرض الميزانيات والحسابات (قرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٩ الوارد في الوثيقة A/49/804، الفرع ثالثا - هاء)**

* * *

- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج (بما في ذلك التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي)**
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ (٢٣/٩٤)**
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٤/٩٤، الفقرة ٦)**
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة (١٧/٩٤، الفقرة ٤)**
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية (١٥/٩٤، الفقرة ٣)**
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات (١٣/٩٤، الفقرة ٤)**
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (٢/٩٢، الفقرة ٥ (هـ)**

* * *

- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٣٢/٩٤، الفقرة ٩ و ١/٩٥، الفقرة ٨)

* * *

- أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة

* * *

- برنامج العمل للدورات المقبلة

الدورة العادية الثالثة (٢٨ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)

- المسائل التنظيمية (بما في ذلك متابعة الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي)

* * *

- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير بشأن تنفيذ ترتيبات الخلف لتكاليف الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: الاستعراض المالي السنوي، ١٩٩٤
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: مقترحات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج والمشاريع القطرية: امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كوستاريكا)

* * *

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: الزيارات الميدانية لعام ١٩٩٥
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استعراضات منتصف الفترة
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة: هايتي (٤/٩٥، الفقرة ٢)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات (٣٢/٩١)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التنقيحات المقترح إدراجها في النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بترتيبات تكاليف الدعم

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٤ (٣/٩٥، الفقرة ٧)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقارير مراجعة الحسابات: موجز الملاحظات الهامة لمراجعي الحسابات الخارجيين للوكالات المنفذة عن حساباتها لعام ١٩٩٣ فيما يتعلق بالأموال المخصصة لها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الحسابات المراجعة وتقارير مراجعة حسابات الوكالات المنفذة في ١٩٩٣/١٢/٣١
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المشتريات من البلدان النامية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نفقات منظومة الأمم المتحدة العادية ومن خارج الميزانية في مجال التعاون التقني
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: التنسيق في طريقة عرض الميزانيات والحسابات (٣٠/٩٤)
- برنامج العمل للدورات المقبلة

* * *

الدورة العادية الأولى (المقرر مؤقتا عقدها في الفترة من ١٦ الى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية (بما في ذلك انتخاب أعضاء المكتب)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية (بما في ذلك التقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية)
- برنامج العمل للدورات المقبلة (بما في ذلك متابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعمال التحضيرية له)